Copyright © King Saud University

واذا غاب الولي الاقرب غيبة منقطعة فعقد الابعد اجزناه ونقدره
على القاضي وقيل انما يجوز الكفو باستطلاع رايه لانهم اخانه
وتعتبر الكفاءة في الدين فلا يكون الفاسق كفوا للصالحة وقيل
هو الا اذا استخفت وفي المال بملك المهر للحال والنفقة ويجبرها
دونه ويجعل كفوا الفايقة الحسب واعتبر فيها الصنايع وعن الامام محمد
روايتان ويعتبر هنا في رواية ويعكس في اخرى الآن تغيرت واعتبروا يومئذ
النسب ولم يقدر واعليه فيجعل اب في الاسلام والحرية كفوا
لذي ابوين ويستوي الاسلام والاكثر واذا تزوجت بغير كفو جاز
للاولياء التفريق بينهما ويجبره بعضهم ان خلفوا ولو الى الاعتراض
اذا نقصت من مهر مثلها ومنعه وان اداها زال فرضيت قبله ايضا
ومنعه ويخير نوليه في النكاح وليا ان او وكيلا او وليا ووكيلا
او استقلا او وكيلا او اصيلا واقرار الولي والوكيل وموليه
بالنكاح غير ناقد الابينة وينفذ في الامة وتخير عقد الفضولي
من جانب موقوفا ويجبر من جانبين ويصح من الفضوليين

فصل

يصح بغير تسمية مهر ولا ينقصه عن عشرة دراهم ولو
سمى اقل امثالها وتركاهم للمثل او الكر وجب بدخوله او موته فان
طلق قبل الدخول تنصف الا ان يعفو هي فترك ولم يحبس وهو للاب
او يعفو الزوج فيكمل ولا متعة لها وان لم يسم او شرط ان لا مهر
توجب مهر المثل بالعقد لا للدخول وان طلقها قبله او جبوا المتعة
يعتبر درع وخمار وملحفة باعتبار حاله ولا يزاد على نصف مهر المثل
ولو فرضه بعد العقد توجبها لا نصفه ويحلف به في قولهما في اخر
وان زادها بعد العقد لزمته او حطت برئ ونصف الزيادة المتصلة

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)